«Dienst Ist Dienst» . وجدير بالملاحظة ، ايضا ، ان أيا من صحف ميونيخ لم تذكر طرد الطالب من البلاد عندما طرد ، رغم كون أعضاء هيئة تدريس « معهد العلوم السياسية »، حيث كان يدرس ، دعوا الى مؤتمر صحافي حول قضيته . حتى ان المؤتمر لم يحضره غير صحافي واحد من هذه الصحف . كما أن وسائل الاعلام لم تأت على ذكر حالات الطرد الاخرى للفلسطينيين .

خلال موجة الابعاد الاولى وضعت وزارات الداخلية في المقاطعات الالمانية عقبات في طريق الاشخاص من المعتقلين لمنعهم من الحصول على تحقيقات قضائية قبل طردهم . وقد قالت صحيفة سود دويتشي تزايتونغ « كان محامو الاشخاص المتأثرين — اذا شاء المرء الا يصدق الا جزءا صغيرا من افاداتهم المكتوبة الساخطة — دائما تقريبا يمنعون الى حد كبير او صغير من اتخاذ الخطوات الضرورية لموكليهم . ولذا مضت فترة من الوقت قبل أن يلاحظ العرب الذين اعتقلوا يوم الخميس الماضي وقيل لهم ان تصاريح اقامتهم قد اوقفت انهم قد اعتقلوا لابعادهم من البلاد . وقيل تكرارا للمحامين الذين سمعوا بالاعتقالات خلال النهار ان « شيئا لم يتقرر بعد » ، وان المسألة قيدُ الدرس ، وانه لن يتخذ اي قرار حتى اليوم التالي. وتبين فيما بعد أن الوزارة كانت قد أعدت قائمة المبعدين منذ بعض الوقت ، وان الاوامر كانت قد اعطيت وان الاشخاص المعتقلين كانوا قد طردوا في بعض الحالات » .

وعندما سأل صحافي احد الرسميين المسؤولين لماذا لم يتصل العرب بالمحامين ، اجاب قائلا : « لقد حدث كل شيء بسرعة فائقة » . وقال احد المحامين الذين احتجوا على هذه الوسائل : « عندما تأتي احدى النساء الي وتقول : (ان زوجي عربي ، فماذا علي ان افعل ؟) ، تكون النصيحة الوحيدة التي استطيع ان اعطيها اياها هي : (خبئيه) ! »(١٠٧).

برر المسؤولون جميع حالات الابعاد من البلاد بأسباب الامن . ولكن ما هي الصفات المحددة التي كانت تؤلف مثل هذه الاخطار على الامن في نظرهم ؟ لقد اخذت عينة من الحالات(١٠٨) ووجدت، كقاعدة ، ان الوزارات اشارت الى ان الفرد المعني هو مسؤول اما في اتحاد الطلبة الفلسطينيين او في اتحاد العمال الفلسطينيين . وفي حالات اخرى أكدت الوزارات على عضوية الشخص في احدى هاتين الجماعتين وايضا على نشاطات معينة اخرى ، كتوزيع مناشير الاتحاد على سبيل المثال . وفي ما يتعلق بابعاد الافراد الذين لا ينتمون الى أية منظمة غير مرغوب فيها ، فان الاتصال باشخاص كاد « يشتبه بأنهم خطرون على امن الجمهورية الاتحادية » ، اعتبر سببا كافيا .

كان الانتماء الى احدى المنظمات الفلسطينية في الجمهورية الاتحادية امرا غير مرغوب فيه لانه افترض انها على اتصال بحركة ايلول الاسود ، وكان يقال أن ايلول الاسود وهذه المنظمات الاخرى هي جماعات منفرعة عن فتح ، بحيث أن تأييد المنظمات يعزز اهداف فتح . وكان يكتفي بتأكيد وقوف فتح وراء ايلول الاسود مع التغاضي بشكل مريح عن كون المنظمات الفلسطينية في الجمهورية الاتحادية وفتح قد استنكرت تكرارا اعمال ايلول الاسود الفدائية خارج الشرق الاوسط . والى ذلك ، لم تدخل الوزارات في حسابها الظروف المخففة كاحتمال ان يكون لبعض اعضاء المنظمات غير الشرعية (حتى الاعضاء النشطين) نوايا شرعية تماما . وضربوا عرض الحائط بالنداءات التي وجهتها الكثيرات من النساء الالمانيات والاولاد الذين تركهم العرب وراءهم . وباستطاعة أي شخص ذي مشاعر وعواطف طبيعية ان يتصور تماما أية محنة حلت بهم . واخيرا ، فان احدى المقاطعات الالمانية انحطت الى مستوى تسليم احدى الشابات الى السلطات الاسرائيلية رغم احتجاجها وطلبها اللجوء السياسي . وقد تم اعتقالها لدى وصولها الى « اسرائيل » .

بخصوص خطر اتحادات الطلبة والعمال الفلسطينيين ، ادلت وزارة الداخلية الاتحادية بالنقاط التالية(١٠٩): اولا ، هذه الجماعات كانت تعمل مع فتح ، و« لا يمكن استبعاد احتمال » ان تكون فتح او احدى الجماعات المتفرعة عنها مسؤولة عن اعمال الارهاب في الجمهورية الاتحادية . وقد يكون هذا الكلام صحيحا او لا يكون . لكن عبء دليل كهذا يجعل الدفاع عن الجماعات الفلسطينية في المانيا الغربية مستحيلا ،